الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

المخطط الخماسي للتنمية 2016 ـ 2020

التقرير العام للجنة المالية والتخطيط والتنمية حول مشروع مخطط التنمية (2016 ـ 2020)

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب رئيس اللجنة: سامي الفطناسي

مقرر اللجنة: شكيب باني

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: سامية حمودة عبّو

أفريل 2017

تقديم الحكومة:

يندرج المخطط التنموي للفترة 2016 ـ 2020 الذي يعدّ المخطط الأول للجمهورية الثانية ضمن الرؤية الجديدة لتونس التي رسمتها الوثيقة التوجيهية للمخطط، وهو يؤسّس في نفس الوقت لمنوال تنموي جديد يرتكز على مقاربة ثلاثية الأبعاد تجمع بين النجاعة والعدالة والاستدامة.

وتجدر الملاحظة أنه تم الانطلاق في إعداده جهويا في 31 جويلية 2015 ووطنيا في غرة سبتمبر 2015 وذلك إثر صدور منشور رئيس الحكومة عدد 19 المؤرخ في 25 جويلية 2015 والذي ضبط الإطار العام ومنهجية إعداده على المستويين الوطني والجهوي وحدّد روزنامة لذلك.

ويتضمن مخطط التنمية 2016 ـ 2020 ثلاثة أجزاء (المخطط الجملي والمخطط الجهوي والمخطط القطاعي) وهي تتعلق بمجمل السياسات والبرامج والإصلاحات التي سيتم اعتمادها خلال الخماسية القادمة باعتبار سنة 2016، وذلك لبلوغ الأهداف المرسومة وطنيا وقطاعيا وجهويا في كافة المجالات، كما يضبط الأدوار والمسؤوليات والمؤشّرات اللازمة لمتابعة تنفيذها.

كما يتنزل مخطط التنمية في إطار الخيارات التنموية والتوجّهات الاستراتيجية على مختلف المستويات استجابة لمطالب الثورة ووفق مقتضيات الدستور الجديد وبتضافر جهود المجموعة الوطنية وانخراط كافة الأطراف المتداخلة.

مسار إعداد المخطط التنموي 2016. 2020

مراحل الإعداد	التاريخ
انطلاق إعداد المخطط على المستوى الجهوي	31 جويلية 2015
انطلاق إعداد المخطط على المستوى الوطني	01 سبتمبر 2015
اختتام المرحلة الأولى: التشخيص	16 أكتوبر 2015
اختتام المرحلة الثانية: الرؤية الاستراتيجية	19 ديسمبر 2015
اختتام المرحلة الثالثة: الإصلاحات والبرامج والمشاريع	15 مارس 2016
التوازنات المالية والتحكيم	من 15 مارس إلى 20 أفريل 2016
إعداد وثيقة المخطط (الجملي والجهوي والقطاعي)	من 15 مارس إلى 25 أفريل 2016

الإطار العام

- المخطط الأول بعد الثورة،
- اعتماد مبدأ التمييز الإيجابي بين الجهات في مرحلة التحكيم،
- اعتماد مقاربة تشاركية خلال كافة مراحل الإعداد،
- تكريس الرؤية الجديدة لتونس التي تتضمنها الوثيقة التوجيهية،
- التأسيس لمنوال تنموي جديد حسب مقاربة ثلاثية الأبعاد تجمع بين النجاعة والعدالة والاستدامة،
- الصعوبات: تقلب المناخ الجيوستراتيجي وعدم استقرار المناخ الاجتماعي وهشاشة التوازنات المالية،
- المزايا: مناخ سياسي ديمقراطي مع مشاركة تصاعدية وهامة للمجتمع المدني في المجهود التنموي فضلا عن مساندة المحيط الدولي،
- الانطلاق من التوجهات الرئيسية للوثيقة التوجيهية،
- استكمال بناء المؤسسات الدستورية والتقدّم في المسار اللامركزي،
- اعتماد الشراكة بين القطاعين العام والخاص كدافع للاستثمار.

التحدّيــات

- تعزيز التعاون الأمني والعسكري بين تونس وبقية دول العالم،
- تأمين الحدود،
- إرساء مقاربة شاملة لمكافحة الإرهاب بتشريك مختلف مكونات المجتمع والحساسيات الوطنية،
- التقليص من البطالة والحدّ من ظاهرة الفقر،
- دعم الحوار بين الأطراف الاجتماعية من أجل إرساء علاقات شغلية سليمة،
- نشر روح البذل والعطاء وتثمين العمل،
- تطوير تشريع الشغل في إطار الحوار الاجتماعي بما يدعم التشغيل وديمومة المؤسسة يكرّس ويدعّم العمل اللائق والحقوق الاجتماعية للعمال.

الضغوطات

- تقلبات أسعار النفط والمواد الأساسية،
- توسع بؤر التوتر والمخاطر الإرهابية،
- تأثير التغيّرات المناخية،
- تطور نسبة الخصوبة من 2.02 سنة 2004 إلى 2.29 سنة 2010 لى وإلى 2.46 سنة 2014 وبالتالي تنامي الطلبات الإضافية في مجالات التربية والتعليم،
- ارتفاع في نسبة الفئة العمرية 60 سنة فما فوق من 12 % سنة 2014 إلى 14 % سنة 2020 وبالتالي في الحاجيات في مجال الصحة والتغطية الاجتماعية وتأثيرها على التوازن المالي للصناديق الاجتماعيةّ،
- ندرة الموارد الطبيعية (المائية والغابية والتربة) والطاقية،
- ضعف ملاءمة الموارد البشرية مع حاجيات سوق الشغل،
- توسع حاجيات تمويل الاقتصاد في ظل التراجع الهام للادخار الوطني،

السياسات والإصلاحات

مجالات السيادة:

- إصلاح المنظومة القضائية والسجنية: وذلك من خلال استقلالية السلطة القضائية وإرساء أخلاقيات للعمل بالمنظومة القضائية والمنظومة السجنية مع الرفع من جودة القضاء وحماية حقوق المتقاضي وتسهيل النفاذ للعدالة خاصة للفئات الضعيفة والهشة.
- دعم المنظومة الأمنية: دعم الانتشار الأمني في مختلف الجهات وتدعيم وتعصير وسائل العمل الموضوعة على ذمة قوات الأمن الداخلي فضلا عن الاستفادة من التطورات التكنولوجية لتحسين جودة الخدمات الأمنية والإدارية ومزيد تكوين أعوان وإطارات قوات الأمن الداخلي وتوفير الرعاية الاجتماعية لهم.

- تطوير المنظومة العسكرية: تجهيز الجيوش بالمعدات والتقنيات اللازمة للرفع من قدراتها و تدعيم الإحاطة الاجتماعية والصحية والمعنوية بأفراد القوات المسلحة و تعزيز التكوين والتدريب المخصص لتشكيلات النخبة في المجالات المتعلقة بمكافحة الإرهاب مع إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية.
- السياسة الخارجية:
  - ✓ تطوير وتوسيع مجالات التعاون الأمني والاستخباراتي،
  - ✓ تعزيز وتطوير دور الدبلوماسية الاستباقية،
  - ✓ العمل مع الأطراف الليبية والدولية الفاعلة على تأمين الحدود ومقاومة الإرهاب،
  - ✓ العمل على حشد الدعم المالي والاقتصادي،
  - ✓ السعي إلى الإسراع في تفعيل مسار الشريك المتميز مع الاتحاد الأوروبي،
  - ✓ تكثيف التحرك من أجل إعادة إدراج تونس في قائمة الدول التي يمكنها التمتع بشروط تفاضلية عند الاقتراض،
  - ✓ العمل على تنفيذ البنود المتعلقة بالشراكة من أجل التنقل مع الاتحاد الأوروبي،
  - ✓ تدعيم التواجد الدبلوماسي في الخارج على المستويين الآسيوي والإفريقي.

الحوكمة الرشيدة وإصلاح الإدارة والوقاية من الفساد:

- الحوكمة والوقاية من الفساد: من خلال إرساء منظومة وطنية للنزاهة ودعم مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد قطاعيا ومحليا وتطوير الإنتاج والنشر الإحصائي حسب المعايير الدولية وضمان النفاذ إلى المعلومة.
- حوكمة المؤسسات العمومية: تطوير الحوكمة الداخلية والعامة للمؤسسات والمنشآت العمومية وفصل مهمة رئاسة مجلس الإدارة عن مهمة إدارة المنشأة مع تطوير الشفافية والإفصاح عن المعلومة ومراجعة استراتيجية التمويل بهدف تحقيق توازن المؤسسات العمومية.

- إصلاح الإدارة: إرساء نظام خاص للوظائف العليا وتحسين قدرات الموارد البشرية ودعم الكفاءات بالإدارة وإرساء الحكومة المفتوحة وإدارة رقمية ناجعة وسريعة دون سند ورقي مع تحسين جودة الخدمات الموجهة للمواطن والمؤسسة.

من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى محور اقتصادي عالمي:

- الترفيع في الإنتاجية،
- التموقع في سلسلة القيمة العالمية،
- تشجيع التصدير،
- تطوير البنية الأساسية ودعم اللوجستية،
- النهوض بالتجديد والابتكار،
- الاندماج في الاقتصاد العالمي الرقمي الجديد،
- مواصلة تجسيم استراتيجية تنمية السياحة إلى أفق 2020،
- الإصلاحات والإجراءات لتحسين مناخ الأعمال،
- وضع استراتيجية لتنمية الاستثمارات الكبرى،
- التموقع بالأسواق الخارجية المستهدفة،
- القيام بحزمة من الإصلاحات في المجال العقاري والاقتصادي والمالي (الجباية والديوانة والجهاز المصرفي وقانون الصرف والسوق المالية والتأمين).

التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي:

- الارتقاء بأداء المنظومة التربوية والتكوينية،
- حماية الطفولة وتشريك الشباب في قضايا الشأن العام،
- دعم دور الثقافة ونشر قيم الاعتدال والتسامح،
- المعالجة الاقتصادية لظاهرة الفقر،
- إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية،
- التوزيع العادل للثروات،

- تغطية صحية شاملة وعادلة،
- تطوير دور المرأة والأسرة،
- توطيد العالقة بالتونسيين المقيمين بالخارج،
- الإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية.

تجسيم طموح الجهات:

- تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية،
- تحقيق الترابط والتواصل الشامل بين مختلف الجهات،
- دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها،
- تطوير وتطويع منظومة تمويل التنمية الجهوية،
- تحسين ظروف العيش على المستويين الجهوي والمحلي.

الاقتصاد الأخضر ضامن لتنمية مستدامـة:

- حماية الثروة الطبيعية،
- التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة،
- الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والتكنولوجية.

الأهداف والمؤّشرات

- تحقيق نسبة نمو للناتج المحلي الإجمالي بـ 3,5 % خلال فترة المخطط،
- التقليص من نسبة البطالة من 15 % سنة 2014 إلى 12 % سنة 2020،
- النهوض بالتجديد والابتكار من خلال مضاعفة عدد البراءات،
- الارتقاء بمؤشر التنمية البشرية إلى 0.772 سنة 2020 مقابـل 0.729 سنـة 2015،
- العمل على التقليص من نسبة الفقر الجملي من 15.5 % إلى 10 % مع نهاية فترة المخطط والفقر المدقع من 4.6 % إلى 2 % خلال نفس الفترة،

- التقليص في نسبة الكثافة الطبية من 766 ساكن للطبيب الواحد سنة 2015 إلى 759 ساكن للطبيب الواحد سنة 2020،
- التقليص من نسبة وفيات الأمهات من 44.8 لكل 100 ألف ولادة حية (حسب آخر مسح حول وفيات الأمهات لسنة 2010-2011) إلى 20 لكل 100 ألف ولادة حية سنة 2020،
- التقليص من نسبة وفيات الأطفال دون سن الـ 12 شهرا من 16 % إلى 5.12 % سنة 2020،
- دعم المبادرة الاقتصادية النسائية والترفيع من نسبة نشاط المرأة من 28.5 % سنة 2014 الى 35 % سنة 2020،
- الحدّ من نسبة التفاوت بين الجهات الداخلية الأقل نموا والجهات الداخلية والتقليص من الفارق على مستوى مؤشر التنمية الجهوية بنسبة 30 % في أفق سنة 2020،
- إحكام التصرّف في الموارد الطبيعية من خلال بلوغ نسبة تعبئة للموارد المائية بـ 95 % مع نهاية المخطط مقابل 93 % سنة 2015،
- الرّفع من نسبة الرّبط بشبكة التطهير بالوسط البلدي لتصل إلى 92.5 % سنة 2020 مقابل 91 % سنة 2015،
- ترشيد استهلاك الطاقة من خلال الرفع من حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي من 3 % سنة 2014 إلى حدود 12 % في غضون سنة 2020 والتخفيض في نسبة الكثافة الطاقية بـ 3 % سنويا،
- تنمية الغابات والمراعي ببلوغ نسبة غطاء غابي في حدود 8.7 % سنة 2020 مقابل 8.3 % سنة 2015.

استثمارات المخطّط

	إنجازات 2011 ـ 2015 (مليار دينار)	مجموع الاستثمار 2016 ـ 2020 (مليار دينار)
الاستثمار الجملي	80	117
نسبة الاستثمار من الناتج	% 19.4	% 23,7
الاستثمار العمومي:	**35**	**45**
ـ الاستثمارات المباشرة والتمويل العمومي	25	35
ـ المؤسسات العمومية	10	10
الاستثمار الخاص المحلّي	34	58
الاستثمار الأجنبي المباشر	11	14

تحيين منوال النمو

تم تحيين التوقعات الاقتصادية المضمنة في وثيقة المخطط بعنوان سنتي 2016 و2017 في إطار الميزان الاقتصادي لسنة 2017 على النحو التالي:

نسبة النمو	2016	2017
المخطط	2	3
الميزان الاقتصادي 2017	1.5	2.5

وتستند هذه المراجعة إلى جملة من العناصر تتعلق أساسا بـ:

- تراجع ملحوظ للنشاط في قطاعي الفلاحة والمحروقات مما أدى إلى تطور دون المأمول للناتج المحلي الإجمالي الثلاثي. ودون احتساب قطاع الفلاحة يتطور الناتج الإجمالي بنسبة 2.0% لكامل سنة 2016.
- تواصل الضغوط على التوازنات الكبرى للاقتصاد خاصة على مستوى ميزانية الدولة الذي يفرض العمل على التحكم في وتيرة الاستهلاك مقابل تكثيف الجهد للنهوض بالاستثمار خلال الفترة القادمة.

وتبقى التوقّعات الكمية المدرجة بالمخطط الاستراتيجي للفترة 2016 ـ 2020 تقديرية ويمكن أن يتم مراجعتها سواء في اتجاه الترفيع أو التخفيض بناء على تطور الظرف الاقتصادي الداخلي والخارجي من سنة إلى أخرى. وفي هذا الإطار يتنزل دور الميزان الاقتصادي باعتباره وثيقة محينة للأهداف السنوية والسياسات الاقتصادية المضمنة في المخطط الخماسي.

وبالنسبة للحجم الجملي للاستثمارات العمومية فقط تم ضبطه على أساس المقاربات الجهوية والقطاعية وبالتالي تمّت المحافظة على التقديرات بهذا العنوان للفترة 2016 ـ 2020.

أعمال اللجنة:

تمّت إحالة مشروع المخطط الخماسي للتنمية 2016 ـ 2020 في أجزائه الثلاثة الجملي والقطاعي والجهوي على لجنة المالية والتخطيط والتنمية بتاريخ 20 ماي 2016.

وتمّ إرجاء النظر فيه نتيجة النظر في أولويات الحكومة، وتعهّدت به اللجنة في جلستها المنعقدة يوم 23 جانفي 2017، حيث قرّرت إحالة الجزء المتعلق بالقطاعات الاقتصادية على اللجان التشريعية لتعميق النظر وإبداء الرأي طبقا للفصل 90 من النظام الداخلي.

وتمّ مدّ مكتب مجلس نواب الشعب بالتوزيع المقترح للمحتوى القطاعي على اللجان التشريعية وفق الجدول التالي:

اللجان	القطاعات
لجنة التشريع العام	▪ العدل ▪ المسائل العقارية ▪ المؤسسات العمومية والشراكة مع القطاع الخاص
لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية	▪ السياسة الخارجية
لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة	▪ الفلاحة والصيد البحري والموارد الطبيعية ▪ قطاع الماء الصالح للشرب ▪ السياحة ▪ قطاع الصناعات التقليدية ▪ قطاع التجارة ▪ قطاع النقل واللوجيستية ▪ قطاع الطرقات والجسور والمسالك الريفية
لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة	▪ الصناعات المعملية ▪ تهيئة المناطق الصناعية ▪ قطاع الطاقة ▪ قطاع المناجم ▪ قطاع تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي ▪ التهيئة الترابية ▪ السكن والتهيئة العمرانية ▪ حماية البيئة والتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر
لجنة الصحّة والشؤون الاجتماعية	▪ التنمية الاجتماعية ▪ قطاع الصحة ▪ المرأة والأسرة والمسنون ▪ قطاع الطفولة
لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي	▪ التربية ▪ التعليم العالي ▪ البحث العلمي والتجديد التكنولوجي ▪ قطاع التكوين المهني ▪ قطاع الثقافة ▪ الرياضة والتربية البدنية ▪ قطاع الشباب
لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح	▪ المنظومة الأمنية ▪ المنظومة العسكرية

وبتاريخ 30 جانفي 2017، نظّمت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة مفتوحة للشروع في النظر في مشروع المخطط الخماسي للتنمية 2016 ـ 2020 ترأسها السيد رئيس مجلس نواب الشعب خصّصتها للاستماع إلى كل من السيدة وزيرة المالية والسيد وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.

كما تعهّدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية بالنظر في الجزء المتعلق بالمحتوى الجهوي.

وافتتح السيد رئيس مجلس نواب الشعب هذه الجلسة مؤكدا على أهميتها حيث اعتبرها جلسة ممتازة لشروع المجلس في النظر في مشروع مخطط التنمية بعد فراغ دام خمس سنوات في حين أن البلاد اعتمدت مبدأ التخطيط على امتداد خمسين سنة دون انقطاع، وهو ما تسبّب في غياب رؤية مستقبلية.

وأضاف أن الفترة المنقضية تميزت بالمصادقة على دستور ديمقراطي وتقدّمي شكّل حجر الأساس لبناء الجمهورية الثانية مع تركيز عدد من المؤسسات الدستورية مبيّنا أن بلادنا قطعت أشواطا في درب الانتقال الديمقراطي.

وأكّد على ضرورة العمل على تجاوز الحلول الظرفية وإرساء رؤية مستقبلية من خلال رسم البرامج والأهداف التي يمكن تحقيقها على المدى المتوسط وتجسيم المبادئ التي قامت من أجلها الثورة.

وفي سياق متّصل، أفاد السيد رئيس مجلس نواب الشعب أن أهمية هذه الجلسة تتمحور في أن المجلس سيتحمّل لأول مرّة مسؤولية المشاركة في رسم الخيارات الأساسية، عبر دراسة مشروع المخطط من قبل لجنة المالية والتخطيط والتنمية وبقية اللجان القطاعية فضلا عن ممارسة الدور الرقابي على تنفيذ هذا المخطط.

كما أشار إلى سلسلة الأحداث التي هيّأت الظروف لدراسة مشروع هذا المخطط ومن ضمنها اتفاق قرطاج، وتركيز حكومة الوحدة الوطنية ونجاح الندوة الدولية للاستثمار 2020 التي وفّرت الدعم الدولي المناسب.

من جهته، أفاد السيد رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية أن هذا المخطط التنموي يندرج في إطار تصوّر مستقبلي على مدى خمس سنوات، وأكد على ضرورة العمل لتحقيق تنمية اقتصادية عادلة بين الجهات والفئات. وأضاف أن تونس كسبت رهان حرية التعبير إلا أنها لم تحقق بعد النقلة الاقتصادية المرجوّة خصوصا أمام حجم إنتظارات الجهات

الداخلية والفئات المحرومة. وبيّن أن مخطط التنمية يعتبر استجابة لمختلف هذه الإنتظارات باعتباره يهدف إلى رقي الإنسان وتنمية القدرات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية بشكل عام.

وقدّم السيد وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي عرضا حول المخطط التنموي 2016 ـ 2020، حيث أفاد أنه تمّ الشروع في اعداده منذ جويلية 2015 وهو مخطط تشاركي يهدف إلى تحقيق العدالة والنجاعة والاستدامة وتجاوز الصعوبات التي يشهدها الاقتصاد التونسي مثل نقص التمويلات وضعف القدرة التشغيلية للنمو والتفاوت بين الجهات. ولتحقيق هذه الأهداف، تم الاعتماد على منوال تنموي جديد يرتكز على التنمية البشرية وتجسيم طموح الجهات وتكريس الحوكمة الرشيدة، كما يرتكز على أهمية الاقتصاد الأخضر باعتباره الضامن لتحقيق التنمية المستدامة.

من جهة أخرى، أكدت السيدة وزيرة المالية في كلمتها على أهمية المخطط في تحقيق الاستدامة في الموارد، فهو اطار مرجعي غايته التقليص من الاخلالات خاصة في جانب التنمية الجهوية، كما أنه يمكّن من الاستجابة لآمال الشباب التونسي إضافة إلى أهميته البالغة في التقليص من الضغوط على ميزانية الدولة ومن التداين.

وخلال النقاش، تقدّم النواب بعدّة استفسارات وملاحظات نوردها في ما يلي:

- اقتراح اعتماد مخطط استثنائي يراعي خصوصية المرحلة التي تعيشها بلادنا واجتناب المخططات التقليدية التي أثبتت عدم نجاعتها،
- الاشارة إلى أن مشروع المخطط يضم عدّة مشاريع قديمة إلى جانب بعض المشاريع الجديدة التي يصعب تحقيقها،
- عدم وضوح منوال تنمية مما يعيق تحقيق التنمية في الجهات الداخلية،
- مدى تأثير منوال التنمية على التشغيل،
- ضرورة الحسم في مصادر تمويل المخطط قبل المصادقة عليه،

- العمل على تحيين مشروع المخطط تماشيا مع ما تم إدراجه في ميزانيتي 2016 و2017،
- مدى تضمن المخطط لأهداف تمكّن من تحسين تنافسية الاقتصاد التونسي،
- مدّ اللجنة بتقرير مفصل حول مختلف عروض تمويل المشاريع المبرمجة في إطار المخطط مع التأكيد على اعتماد التنافس النزيه بين المموّلين،
- ضرورة إدراج عمليات الخوصصة ضمن الاستراتجيات المطروحة لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي تشكو صعوبات،
- الحث على ايجاد صيغة توافقية مع الاتحاد العام التونسي للشغل لقانون التقاعد مع الأخذ بعين الاعتبار الأزمة المالية التي تعيشها الصناديق الاجتماعية.
- الحرص على تنقيح مجلة الصّرف في أقرب الآجال لما تكتسيه من أهمية للنهوض بالقطاع المصرفي والمالي،
- إيلاء العناية بالولايات الجنوبية من خلال برمجة مشاريع تنموية هامة في إطار المخطط،
- العمل على وضع استراتيجيات على المدى المتوسط والبعيد للنهوض بقطاع الطاقات المتجددة
- التأكيد على أهمية الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية،
- ضرورة منح تسهيلات في التمويل لبعض الفئات الهشّة خاصة الشباب والمرأة،
- دعم الثقافة في مختلف الجهات لمكافحة الإرهاب،
- الإسراع بتنظيم الانتخابات البلدية قصد إرساء اللامركزية التي تساهم في تحقيق أهداف المخطط،
- مدى قدرة وزارة المالية على تطبيق الإجراءات الجبائية المتّخذة في قانون المالية،
- التعجيل بتركيز الادارة الرقمية لمكافحة الفساد،

- غياب توجه لإصلاح المنظومة العقارية التي تعتبر الأساس في تحقيق التنمية مع الاشارة إلى أهمية ارساء النظام العقاري المندمج باعتباره يمثّل بنك معلومات لمختلف العقارات في الجمهورية التونسية وهو معمول به في الدول المجاورة،
- أهمية تشجيع القطاع الفلاحي من خلال تثمين فائض الانتاج خاصة في قطاعات الحليب والبيض والزيتون والقوارص بإيجاد أسواق خارجية دائمة،
- امكانية تعديل مشروع هذا المخطط،
- انعدام رؤية وأهداف واضحة للمخطط على المدى المتوسط والبعيد،
- العمل على إرساء استراتيجية واضحة لتنمية المناطق حسب امتيازاتها التفاضلية،
- التأكيد على وضع برامج للنهوض بالشباب بالأحياء الشعبية لتونس العاصمة،
- ضرورة الإسراع بإصلاح الإدارة باعتبارها أداة أساسية لتحقيق الأهداف المرسومة،
- التساؤل عن تأثير مؤتمر الاستثمار 2020 على تحسين مستوى الاستثمار،
- التأكيد على تركيز بنية تحتية في المناطق الداخلية قادرة على جلب الاستثمار،
- أسباب عدم الانطلاق في انجاز مشروع تحلية مياه البحر في ولاية المهدية بالرغم من وجود التمويلات من قبل مستثمرين أمريكيين،
- العمل على تشبيب غابات الزيتون للنهوض بالقطاع،
- ضرورة تطبيق التمييز الايجابي على مستوى المعتمديات لضمان عدالة حقيقية،
- التأكيد على دور الوزراء وكتاب الدولة والولاة والمعتمدين في انجاح المخطط،
- استنكار تشجيع الاطارات بالوظيفة العمومية على الالتحاق بالقطاع الخاص لما يمكن أن يسببه هذا التوجه من تفقير للإدارة العمومية من الكفاءات،

- تكريس نظام قانوني واضح للشركات غير المقيمة التي تصدّر ولا تمكّن الدولة من الاستفادة من العملة الصعبة،
- التأكيد على أن تكون هناك سياسة محكمة في الانتاج للنهوض بالتصدير،
- طلب تنقيح اتفاق الشراكة مع تركيا مع توظيف أداءات إضافية على التوريد السلع غير الاساسية،
- التأكيد على الحدّ من انزلاق المؤشرات الاقتصادية،
- أسباب تغيير خريطة مناطق التنمية الجهوية.

وفي ردّه، أفاد السيد وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي أنه تم التخلي عن المخططات الخماسية في جل دول العالم، وأوضح أن المصادقة على المخطط لا تعني الالتزام بتطبيقه بدقّة، كما نوّه بالمجهودات المبذولة من الادارة في إعداد المخطط.

وفي ما يتعلق بتحيين المخطط بعد المصادقة على ميزانة سنتي 2016 و2017، بين السيد الوزير أنّه تمت مراجعة نسب النمو في المخطط نظرا لتراجع نسبة النمو سنة 2016.

وبخصوص إمكانية تعديل مشروع هذا المخطط، أشار إلى أنه لا يمكن إعادة النقاش في المخطط بعد مرور سنتين من التنفيذ.

وبالنسبة للتقيد بالمنافسة في تمويل المشاريع، أفاد أنه لا يمكن فتح باب التنافس في تمويل المشاريع لأن هذا التوجه سيؤدي إلى مزيد تأجيل تنفيذ هذه المشاريع.

وفي ما يتعلق بإدراج عمليات الخوصصة ضمن الاستراتجيات المطروحة لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي تشكو صعوبات، أكد على أهمية الخوصصة لمساندة المؤسسات التي تعاني من صعوبات هيكلية.

وبخصوص تغيير خريطة مناطق التنمية الجهوية، أفاد أن هذه المسألة تم تقنينها بمقتضى أمر حكومي، لذلك فهي من مشمولات الحكومة مؤكدا على عدم امكانية إضافة معتمديات جديدة لهذه الخارطة نظرا للإشكاليات التي تمرّ بها المالية العمومية.

ومن جهتها، أكدت السيدة وزيرة المالية أن هذا المخطط طموح ومتوجه للقطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وهو قابل للتنفيذ عند تضافر كل الجهود، وأفادت أن تمويل المخطط سيتم عبر الموارد الذاتية والتمويلات الخارجية مؤكدة على انه تم التنصيص في المخطط على ضرورة الرفع من نسبة وحصة الادخار للترفيع من التمويل الذاتي. وأفادت أنه سيتم الانطلاق في تطبيق الميزانية حسب الاهداف بداية من سنة 2018.

وفي ختام الجلسة، أكد السيد رئيس مجلس نواب الشعب على أهمية ادراج نظرة مستقبلية على المدى المتوسط مع مراعاة الامكانيات المتوفرة مشيرا إلى أن تونس تحتاج إلى مزيد من التضامن والتكافل والتعاون بين مختلف الأحزاب والفئات بهدف تجاوز العقبات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وهذه التحدّيات لا يمكن تجاوزها إلاّ بالتكاتف والاتّحاد رغم الاختلافات وإيجاد الوفاق الضروري لتخطّي هذه المرحلة الصعبة.

وعقدت اللجنة سلسة من الاستماعات إلى كل الأطراف المتدخّلة في المخطط الخماسي 2016 ـ 2020 خاصة في ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والتنمية الجهوية.

وبتاريخ 23 فيفري 2017، استمعت اللجنة إلى الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، وخلال هذه الجلسة اعتبر ممثلو الاتحاد أن هذا المخطط تقليدي ولا يختلف عن المخططات السابقة، إذ لم يقدّم رؤية استراتيجية لكيفية النهوض بعناصر الإنتاج المتمثلة في المياه والتربة والطاقة البشرية التي تعاني من إشكاليات هيكلية، خاصة وأن التّربة تشكو من ضعف في المواد العضوية.

كما تعرضوا إلى الإشكاليات والتحدّيات المدرجة في المخطط معتبرين أن ارتفاع الطلب العالمي على المواد الفلاحية لا يمثّل إشكالا ويمكّن من الترفيع في التصدير مؤكدين على أهمية المنافسة والاستفادة من التجارب المقارنة على غرار التجربة المغربية.

وبالنسبة للتحدّيات على المستوى الداخلي والمتعلقة بمخاطر التغيّرات المناخية، تطرّقوا إلى أهمية تجميع المياه خاصة وأن هناك نسبة هامّة من المياه لا يتمّ استغلالها، لذلك يجب العمل على التطوير وتشجيع الاستثمار في هذا المستوى.

كما أشاروا إلى غياب برامج موجّهة لتحفيز الاستثمار وتنويع الأنشطة، وتعرّضوا إلى الإشكاليات المطروحة في ما يتعلق بحماية الثروات البحرية من التلوّث وترشيد استغلالها خاصة في ولاية قابس.

ثم تطرّق ممثّلو الاتّحاد إلى الإنجازات الكميّة في القطاع الفلاحي، حيث أفادوا أنه تمّ إحداث 440 ألف هكتار مناطق سقوية مؤكّدين على أهمية الصيانة والتهيئة لهذه المناطق، مع الإشارة إلى أن هناك 2 مليون هكتار من الأراضي الفلاحية مهدّدة بالانجراف والتصحّر.

وبخصوص برامج الترشيد الفلاحي والإحاطة بالفلاحين والنهوض بالبحث العلمي، أفادوا أن جهاز الإرشاد والتكوين يشكو ضعفا كبيرا ولا يقوم بدوره على أكمل وجه خاصة في مجال عصرنة الفلاحة، وهذا من شأنه أن يقلّص من طاقة الإنتاج مقارنة بدول أخرى. كما أشـاروا إلى أن نسبة الفلاحين الشبان تقـدّر بـ 30 % وهي نسبة ضئيلة ويجب العمل على تشبيب القطاع.

ومن ناحية أخرى، أكّدوا على أهمية تشجيع الصناعات التحويلية ومراقبة مسالك التوزيع والعمل على الحدّ من الاحتكار ومقاومة التهريب وعلى أهمية التأمين الفلاحي وأهمية صندوق الجوائح الطبيعية وعبّروا عن تحفظهم من حذف النقطـة المتعلقـة بتكفّـل الدولـة بـ 50 % في تأمين المحاصيل الفلاحية المدرجة في قانون المالية لسنة 2017.

وتطرّق ممثلو الاتّحاد إلى محدودية بعض الإجراءات التي اتّخذتها الدولة على غرار تحرير قطاع الدّجاج ممّـا تسبّب في تدهـور السـوق وتراجع عدد المنتجين بحوالـي 7 آلاف منتج، وأكدوا على أهمية مراقبة تجميع الحبوب مبرزين أهمية دور النواب في تبليغ مقترحاتهم للنهوض بالقطاع الفلاحي الذي يعتبر الرّكيزة الأساسية في تحقيق الأمن الغذائي.

وفي نفس السياق، تعرّضوا إلى أهمية الاتفاق على الأهداف النوعية التي يجب تحقيقها في المرحلة القادمة للنهوض بالقطاع على غرار دعم التصدير للمنتجات الفلاحية والرّفع في نسبة تأطير الفلاحين وتحفيز الشبان على العمل في هذا القطاع، مع التأكيد على أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في هذا المجال.

وتفاعلا مع ممثلي الاتّحاد، تطرّق النواب إلى المسائل التالية:

- أسباب عدم موافقة الاتحاد على اعتماد التعريفة المزدوجة في ما يتعلق بالمناطق السقوية،
- التأكيد على أهمية المداواة بالنسبة للحبوب قصد تحسين الانتاج خاصة مع وفرة الأمطار،
- اعتبار أن مداخلة الاتّحاد ذو طابع نقابي ولم تتطرّق إلى عدّة جوانب على غرار تربية الماشية خاصة في مجال الإبل وكيفية تهيئة الأراضي في الجنوب لإنتاج الخضراوات وغياب منظومة متكاملة في الإنتاج خاصة في ما يتعلق بالتسويق وكيفية النهوض بقطاع الصيد البحري،
- أهمية الحرص على تسوية الوضعية العقارية للأراضي الفلاحية الدولية التي تم استغلالها من قبل الفلاحين.

وبخصوص التعريفة المزدوجة المتعلقة بالمناطق السقوية، وضّح ممثلو الاتّحاد أنهم لم يرفضوا هذه التعريفة لكن هناك إشكاليات تتمثل في أن نسبة التكثيف للمناطق السقوية الخاصة تقدّر بـ 120 % بينما تشكو المناطق السّقوية العمومية من نسبة تكثيف منخفضة.

وأشاروا إلى أهمية إيجاد الحلول للحدّ من تفاقم عدّة أمراض تهدّد الإنتاج الفلاحي على غرار سوسة النخيل واللفحة النارية والعمل على تخصيص الاعتمادات اللازمة للقضاء على هذه الآفات.

واستمعت لجنة المالية والتخطيط والتنمية صبيحة يوم الجمعة 24 فيفري 2017 إلى الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، وفي مساء نفس اليوم إلى كنفدرالية المؤسسات المواطنة حول مشروع مخطط.

وفي بداية الجلسة الصباحية، اعتبر ممثلو منظمة الأعراف أنّ مخطط التنمية يكتسي أهمية بالغة في هذا الوقت بالذات خاصة وأنّه تم الترويج له خلال مؤتمر الاستثمار 20.20. وأشارو إلى أهمية المحاور التي شملها المخطط على غرار الحوكمة الرشيدة والإصلاح الإداري وتجسيم طموح الجهات والتنمية البشرية والاقتصاد الأخضر.

وبيّنوا أنهم شاركوا في الاستشارات المتعلقة بإعداد المخطط على المستويين الوطني والجهوي، إلا أنه لم يتم مدّهم بأية معلومة حول عملية التحكيم. كما لاحظوا أن التمييز الايجابي لم يبرز بالطريقة الكافية في المخطط.

وقدّم ممثلو منظمة الأعراف جملة من الملاحظات والمقترحات وكذلك توصيات لإنجاح المخطط التنموي تمحورت بالأساس حول المسائل التالية:

- ضرورة مراجعة وتعديل المؤشّرات التي ضبطت في المخطط والقيام بإصلاحات حسب الأولويات،
- إجراء إصلاح إداري ومتابعة تنفيذ البرامج والمشاريع الاقتصادية،
- العمل على تسهيل الإجراءات والتدابير الإدارية باعتبارها أداة أساسية لدفع نسق التشغيل وجلب الاستثمارات معتبرين أنّ مخططات المؤسسات الاقتصادية تتغير وتتأثر بحسب متغيرات الظرف الاقتصادي العام للبلاد،
- التسريع بالمصادقة على قانون الطوارئ الاقتصادية لما له من أهمية في دفع الاستثمار،
- منح المؤسسات الصغرى جملة من الحوافز والامتيازات لدعم مساهمتها في دفع النمو والنشاط التصديري،
- الانطلاق في إعداد ودراسة قانون المالية لسنة 2018 في أقرب الآجال خصوصا فيما يتعلق بالمادة الجبائية،
- العمل على إرساء إصلاح جبائي يَضمن توفر الاستقرار الجبائي لتجنّب مفاجأة المؤسسات الأجنبية بمساهمة استثنائية مثلما ورد بقانون المالية لسنة 2017 (المساهمة الاستثنائية 7,5 %)،

- العمل على خلق تناسق بين أهداف المخطط والقوانين الجاري بها العمل والتوجّه نحو الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية كالطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء،
- ملاحظة في عدم الانسجام بين الأهداف الاقتصادية المضمنة بالمخطط ومنظومة القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي من بينها قانون الاستثمار وقانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص خاصة في ما يتعلق بتحسين الخدمات وجاذبية الجهات،
- إيجاد الحلول بخصوص عجز بعض المؤسسات العمومية جرّاء ضعف السيولة وعدم القدرة على الإيفاء بتعهداتها المالية،
- إعادة النظر في المؤشرات الاقتصادية المرسّمة بالمخطط حيث أنّ قياس بعض هذه المؤشرات لا يتماشى وترتيب تونس على المستوى الدولي في عدّة مجالات من بينها التربية والتعليم العالي،
- إعداد مخطط تكميلي لمخطط التنمية 2016 ـ 2020 تشرف على تقييمه لجنة مستقلة عن السلطة التنفيذية يتم تعيينها من قبل مجلس نواب الشعب.

وخلال النّقاش، لاحظ النواب أن منظمة الأعراف لم تقدّم مقترحات عملية لتلافي النقائص التي أشاروا إليها، وشدّدوا في هذا الخصوص على أن تطبيق أهداف المخطط التنموي يتطلب خارطة طريق ترتكز على بلورة العديد من الإصلاحات المتعلقة بـالشركات والمؤسسات العمومية لتكون تونس قادرة على التنافس على الصعيدين الداخلي والخارجي، إلى جانب إصلاح صناديق الضمان الاجتماعي والعمل على ترشيد الدعم وتوجيهه إلى مستحقيه.

وفي الجلسة المسائية، استمعت اللجنة إلى كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية، حيث قدّم ممثلو الكنفدرالية في بداية الجلسة عرضا بيّنوا من خلاله أنّ نسب النمو المبرمجة في المخطط ضعيفة ولا تحقّق انتظارات وطموحات الشعب التونسي ولا تتماشى مع متطلبات الوضع الحالي خاصة فيما يتعلق بالتنمية الجهوية والتشغيل، واقترحوا أن يتمّ التسريع في تحسين مناخ الأعمال وذلك من خلال:

ـ إرساء الإدارة الإلكترونية: التي تعتبر ضرورة لدرء الفجوة الرقمية وجاذبية الاقتصاد.

ـ تحقيق التنمية الجهوية: عبر توفير مناخ ملائم ومشجّع على الاستثمار في الجهات وتوفير البنية التحتية والأساسية اللازمة والإسراع بالتجسيد الفعلي للامركزية من خلال المجالس البلدية والمجالس الجهوية والمجالس الإقليمية وبعث صناديق جهوية للاستثمار وتكريس التمييز الايجابي بتمكين المستثمرين في الجهات من مقاسم صناعية بأسعار رمزية وتمكينهم من امتيازات جبائية مشجعة وذلك على مستوى كامل الولاية دون التمييز بين المعتمديات وتمكين المؤسسات المنتصبة بالجهات من امتيازات تفاضلية بالنسبة للطلبات العمومية.

ـ تطوير المنظومة الجبائية: اقتراح إعادة النظر في دور المجلس الوطني للجباية ومنحه الاستقلالية عن وزارة المالية، وتشريك فعلي لممثلي المؤسسات المهنية في صياغة النصوص القانونية في المادة الجبائية لتجاوز إشكاليات المنظومة الجبائية الحالية التي تدعّم سلطة الرقابة ولا توفّر الضمانات التي تحمي المؤسسة والمطالبين بالأداء من تعسّف الإدارة في استعمال السلطة وكذلك من الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء ممارسة هذه الصلاحيات الواسعة، هذا بالإضافة إلى عديد التجاوزات التي تتمثل خاصة في إصدار مذكرات عامة مخالفة للقانون تضرّ بالمؤسسات وتؤثّر على شرعية وموضوعية المراقبة الجبائية، وتؤدّي إلى ارتفاع نسبة النزاع الجبائي، مما من شأنه تعكير مناخ الاستثمار وتراجع جاذبية الإطار القانوني للاستثمار.

ـ الشراكة والتصدير والأسواق الخارجية: ضرورة العمل على تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومزيد تدعيم الأمن ومكافحة الإرهاب، ووضع حدّ للتجارة الموازية والتصدي للتهريب، وإنقاذ القطاعات الإستراتيجية وإعادة تنشيطها على غرار النسيج والصناعات المعملية والسياحة مع التأكيد على الارتقاء بالحوار والعلاقات الاجتماعية من المزايدات والمواجهة إلى التعاون المسؤول والعمل المشترك لرفع التحديات.

هذا، واعتبر ممثلو الكنفدرالية أن هذا المخطط لا يتضمن أهدافا واقعية، وأكدوا على أهمية الإرادة السياسية والعدالة الجبائية في تحقيق النمو الاقتصادي وعلى أنّ محاربة الفساد الإداري والتصدي له وتطوير التشريعات وتسريع الاجراءات الادارية من شانه أن يعزّز ثقة المواطنين والمستثمرين.

وثمّن بعض النواب عمل الكنفدرالية ووضوح التمشّي في عرضهم، في حين انتقد البعض الاخر غياب تقديم استراتيجية واضحة فيما يخص مقترحاتهم حول مخطط التنمية.

وبتاريخ 02 مارس 2017، استمعت اللجنة إلى الاتّحاد العام التونسي للشغل، حيث قدّم ممثّلوه ملاحظات حول مشروع المخطط مؤكّدين على أنه لا يتضمن استراتيجية وأهداف محدّدة للنهوض بالاقتصاد وتحقيق العدالة بين مختلف الفئات والجهات.

كما ذكّروا أن منوال التنمية قبل الثورة كان له طابعا إقصائيا لعدد من الشرائح الاجتماعية والمناطق الجهوية، وهو منوال غذّى التفاوت الجهوي وساهم في تدهور ظروف العيش خاصة في المناطق الداخلية والأوساط الريفية، وانعكست الخيارات المتّبعة في مجال الاستثمار العمومي الموجّه أساسا إلى المناطق الساحلية على جاذبية الاستثمار في المناطق الداخلية، وأكّدوا على ضرورة اعتماد منوال تنمية جديد ينبني أساسا على تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية في كل الجهات.

من جهة أخرى، أكّد ممثلو الاتحاد على ضرورة أن تكون الدولة عنصرا اقتصاديا فاعلا في المناطق الداخلية وأن تعمل على إرساء مقوّمات الحوكمة الرشيدة والشفافية الإدارية والمالية لتحقيق الأهداف التي تمّ رسمها في المخطط.

كما بيّنوا أن الفرضيات التي تم اعتمادها لانجاز المخطط هي فرضيات تفاؤلية وغير واقعية تستوجب المراجعة لتترجم الوضع الاقتصادي الرّاهن وتحقّق الأهداف المرجوة.

وأكّدوا من جهة أخرى على ضرورة الاسراع بمصادقة مجلس نواب الشعب على إحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي وتفعيل لجان العمل صلبه، حتى تتمكن الأطراف الاجتماعية من فض النزاعات وتبادل المعلومات ووجهات النظر، ممّا يؤسّس لحوار أكثر عمق وفاعلية يشكّل ضمانة للوفاق الوطني حول الملفات الكبرى ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي ممّا يسرّع من نسق الاصلاحات في إطار مناخ اجتماعي ملائم ومستقر.

وتطرّق ممثلو الاتحاد إلى إصلاح الجباية بإعادة هيكلة وزارة المالية للتصدّي الحازم لظاهرتي التهرب والتهريب وتكثيف المراقبة على مسالك التوزيع وتدعيم الموارد البشرية ووضع الإمكانيات اللوجيستية اللازمة لها، مع العمل على إرساء منظومة معلوماتية متطوّرة لرقمنة إدارة الجباية وإقرار الفوترة الالكترونية وتبسيط النصوص الجبائية.

ومن جهة أخرى، أكّدوا على أهمية المحافظة على البنوك العمومية وعدم خوصصتها، واعتبروا أن إشكالية هذه البنوك تكمُن أساسا في عدم إرساء مقوّمات الحوكمة الرشيدة فيها، وأكّدوا على أن تحقيق تكافؤ الفرص هو رهينة الحفاظ على القطاع العمومي خاصة في مجالات التعليم والصحّة والسكن والنقل. كما أن النهوض بالقطاع السياحي يتطلب تحسين جاذبية المدن عبر تهيئة البنية التحتية وتحسين خدمات النقل العمومي وتوفير الأمن، ولاحظوا عدم وجود إجراءات تضمن توازن الصناديق الاجتماعية والحوكمة الرشيدة لهذه الصناديق.

كما اقترحوا صياغة استراتيجية وطنية للتشغيل بطريقة تشاركية حسب ما تمّ الاتفاق عليه في العقد الاجتماعي مع إرساء منظومة للتأمين على فقدان مواطن الشغل خاصة في ظل ارتفاع نسبة غلق الشركات، وأكّدوا على أن التموقع في سلاسل القيمة المضافة يكون رهين منظومة متطوّرة للتعليم العالي ترتكز على التوجّه نحو الاختصاصات التقنية.

وعقدت اللجنة جلسة يوم الأربعاء 08 مارس 2017 للاستماع إلى منظمة تونس الاجتماعية (Solidar) حول مشروع مخطط الخماسي للتنمية 2016 ـ 2020.

وفي بداية الجلسة، قدّم ممثلو جمعية تونس الاجتماعية عرضا نقديا لمشروع مخطط التنمية 2016 ـ 2020، حيث بينوا أنّ مشروع هذا المخطط يأتي بعد فترة اقتصادية صعبة اتّسمت بالانكماش وهو يحتوي على انتعاشة تدريجية للاقتصاد بمعدّل سنوي إضافي بـ 2.5 % رغم أنّ إنجازات سنة 2016 كانت دون التوقعات.

وقدّموا تساؤلات عن مدى مصداقية التوقعات والمؤشرات الواردة في المخطط خاصة وأن توقعات 2016 لم تُنجز، وعن مساهمة كل قطاع في هذه الانتعاشة المرتقبة، وقدرة المحرّكات الاقتصادية على دفع التنمية ومدى تأثيرها على التوازنات الاقتصادية، وهل بالإمكان الطموح إلى نسب نمو أعلى والانعكاسات المرتقبة على التشغيل.

وفي إجابتهم عن هذه التساؤلات، وضّحوا أنّ تباطؤ النمو في 2016 يرجع أساسا إلى ضعف أداء قطاع الفلاحة تحت تأثير العوامل الطبيعية وقطاع الصناعات غير المعملية تحت تأثير استنزاف الموارد الطبيعية (الغاز والبترول) وهو ما يدلّ على هشاشة منوال التنمية.

كما أن مساهمة القطاعات في التنمية ضمن مشروع المخطط تُبرز أنّ مساهمة القطاع الفلاحي لا تزال تقليدية وفي ارتباط بالعوامل المناخية رغم أن قطاع الصناعة غير المعملية البديلة يشهد نقلة نوعية لكنه بطيء الإنجاز.

وفي ما يتعلق بمساهمة المحركات في التنمية، وضّحوا أن المعطيات تؤكّد أنّ تونس تعيش فوق إمكانياتها لأن نسق الطلب الداخلي يفوق نسق الناتج المحلي الإجمالي وذلك إلى حدود سنة 2015. ويرجع التزايد المفرط في الطلب المحلي لعدّة أسباب منها ثقافة استهلاك ناتجة عن العولمة وسياسات اقتصادية توسعية مبنية على الطلب (دعم الأسعار وإعادة توزيع الدخل وتسهيلات للقروض وانتدابات في الوظيفة العمومية وزيادة في الرّواتب وتضخّم في الأسعار) .

وبخصوص مساهمة الاستهلاك في التنمية، فهذا يتطلّب التحكّم في الاستهلاك العمومي الذي سيواصل في الارتفاع لكن بنسق أقل وإن المجهود الأكبر سيخص سنتي 2017 و2018 بما من شأنه أن يقلص من عجز ميزانية الدولة ولكن ليست هناك بوادر تحكم في الاستهلاك الخاص.

وعن مساهمة الاستثمار في التنمية، لاحظوا وجود مساهمة كبيرة لتكوين رأس المال الثابت وسينتج عن فائض الطلب انخفاض هام في المخزون أي في رأس المال المتحرك وقد ينجرّ عن هذا الفائض تضخّم مالي، وبالتالي هناك عدم تجاوب بين العرض والطلب.

هذا، وسيتطور نسق الاستثمار بمعدل 13,6 % بالأسعار الجارية في فترة المخطط مقابل 1,4 % خلال الفترة 2011 ـ 2015 و11,5 % خلال 2006 ـ 2010، وإن يعتبر هذا النّسق تصاعديا فإنه لا يمكّن من تدارك التأخير الحاصل في الفترة 2011 ـ 2015.

وبيّنوا أن نسبة الاستثمار المتوقعة لسنة 2020 والتي ستناهز 24,10 % رغم أهميتها تبقى دون المأمول مقارنة بنسبة الاستثمار في 2010 والتي قدّرت بـ 26 %. وهي تعكس الاتجاه التنازلي منذ سنة 2011.

كما ستشهد مساهمة المؤسسات في الاستثمار ارتفاعا ضئيلا في المخطط 2016 ـ 2020 بالمقارنة مع الفترة المتراوحة بين 2011 و2015 ولن تسترجع مكانتها قبل 2011 وهو وما يستدعي لفت الانتباه إلى الاستثمارات المنجزة من قبل المؤسسات ومدى ملاءمتها للدور الذي منحه المخطط للقطاع الخاص.

ويجدر التذكير أنّ نسبة الاستثمار الخارجي من الاستثمار الجملي لا تفوق 15 % وبالتالي فهو لا يتماشى مع الإجراءات المعلنة لاستقطاب المستثمرين الأجانب.

وفي ذات السياق، عدّد ممثلو الجمعية عوائق الاستثمار معتبرين أنه منذ سنة 2011 اختل التوازن بين الادخار والاستثمار وسيتواصل هذا الخلل خلال فتـــرة المخـطط 2016 ـ 2020 رغم التقلص النسبي في التحفيز الكافي للادخار، ممّا سينجر عنه اللجوء إلى الاقتراض وبالتالي الترفيع في نسبة المديونية. بالإضافة إلى أنّ نسبة الاستثمار المبرمجة على الرغم من أهميتها لا تبدو متلائمة مع ما جاء به المخطط من إصلاحات عديدة في مستوى إصلاح الإدارة ومناخ الأعمال وتبسيط الإجراءات والتشجيع على الاستثمار وإعادة هيكلة القطاع البنكي. هذا وشدّدوا على أنّ الادخار لم يحظى بالمكانة اللازمة صلب هذا المخطط. وأوصوا بالعمل على دفع الادخار من خلال مراجعة الخيارات الواردة صلب المخطط.

وبخصوص مساهمة الطلب الخارجي في التنمية، بين ممثّلو المنظمة أنّ مساهمة الطلب الخارجي سلبية إلى حدود سنة 2015 واعتبروا أنّ الترفيع في هذه المساهمة صلب مشروع المخطط يعتبر يمثّل سليم لكن غير كافي.

وتبرهن المؤشّرات الواردة في مخطط التنمية 2016 ـ 2020 أنّ الاقتصاد الوطني على عكس ما هو معلن سيتقلص انفتاحه على الأسواق الخارجية وانخراطه في العولمة. ويعود ذلك بالأساس إلى الخيارات القطاعية عبر عدم تحقيقها لتوسع كاف في القاعدة الاقتصادية خاصة وأنّ السلع والخدمات القابلة للتداول لا تحظى بما فيه الكفاية بالاهتمام ولا تساهم بالقدر الكافي في دفع النمو.

ولاحظ ممثلو الجمعية أنه في حالة عدم وجود تغيير كبير في الميزات التنافسية أو اتخاذ تدابير خاصة للحدّ من الاستيراد تبقى نسبة الاعتماد على الواردات ثابتة. غير أنّ المخطط سجل انخفاضا في نسبة الاعتماد على الواردات، وبالتالي تبدو توقّعات الواردات ضمن مشروع هذا المخطط غير متناسقة مع فرضية النمو الاقتصادي وتسريع وتيرة الاستثمار.

ورأوا أنّ هدف التخفيض من عجز الميزان التجاري يتطلب الترفيع في نسق الصادرات بصفة أعلى من الواردات وهو ما يحتم إعادة النظر في توقعات الصادرات على أساس التوقعات المعدّلة للواردات. كما يتطلب ذلك اتخاذ التدابير المناسبة للنهوض بالصادرات.

وفي ما يتعلق بالتشغيل، فستسجّل نسبة التشغيل ارتفاعا بـ 2,2 % سنويا في صورة تحقيـق معدّل نمو يساوي 4 % ممّا يفضـي إلى تزايـد في الإنتاجية الظاهرية للعمـل بنسبـة 1,8% وهي تعتبر نسبة ضئيلة مقارنة بمجهود الاستثمار فضلا عن أنها تدلّ على أنّ المردود الجملي لعوامل الإنتاج سلبي.

وحسب التوقعات سينحدر معدّل البطالة في أفق 2020 إلى 12 % ولكن مشروع المخطط لا يعطي المؤشرات السنوية أو مؤشرات تخص الفئات الأكثر تضررا من البطالة على غرار الشباب والنساء وحاملي الشهادات علما وأنّ نسبة بطالة النساء ضعف نسبة الرجال.

وأضافوا أن مشروع المخطط لم ينص عن توزيع إحداثات الشغل حسب الكفاءات ولكن بالنظر في إحداثات الشغل حسب القطاعات يتبين أنّ 39 % من إحداثات الشغل ستنتج عن التجارة والفلاحة والبناء. هذا ويتسم التشغيل في هذه القطاعات بالهشاشة حيث أنّه 4,5 % فقط من إحداثات الشغل ستنتج عن قطاعات تشغل نسبياً حاملي الشهادات مثل البنوك والاتصالات والصناعات الكيميائية والقطاعات الصناعية غير المعملية. وستكمن جل إحداثات الشغل لحاملي الشهادات في الخدمات التجارية الأخرى أو في الصناعات الالكترونية وإن كانت مساهمتها هامة فهي غير كافية.

وخلصت المنظمة في خاتمة المداخلة بتقديم الملاحظات التالية:

- عاشت تونس فوق إمكانياتها إلى حدود سنة 2015، حيث يفوق الطلب المحلي الناتج المحلي الإجمالي وعموما فإن البلاد تستهلك أكثر مما تنتج،
- تخصيص الموارد على نحو متزايد للاستهلاك أدّى إلى تقليص نسب الادخار وتراجع نسق الاستثمار مما ساهم في ارتفاع المديونية،
- تدني نسب الاستثمار (العام والخاص) أثّر سلبيا على الإنتاج وعلى خلق فرص العمل، ممّا جعل الاقتصاد في حلقة مفرغة،

- ضرورة العدول تدريجيا عن هذه السياسات المبنية على الطلب واستبدالها بسياسات تعزز العرض والمنتجين بدلا من ثقافة الاستهلاك، فمن الضروري تأسيس ثقافة الإنتاج،
- الحث على أن يحتل تشجيع الادخار وترويج قيم العمل مكانة رئيسية في السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا المجال، يتوجب على الدولة أن تكون قدوة من خلال استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وهي خطوة حاسمة،
- العمل على تخفيض العجز في الميزانية والعجز الخارجي والتضخم والبطالة وهي تحديات رئيسية يجب مواجهتها وقد أخذها مشروع المخطط نسبيا بعين الاعتبار،
- ضرورة إيلاء أهمية أكبر لتطوير القاعدة الاقتصادية للبلد وذلك لتعزيز النمو وخلق فرص عمل لائقة تستجيب لتطلعات أصحاب الشهائد العليا إناث وذكور،
- العمل على تغطية الواردات بالصادرات مع إعادة هيكلة الاقتصاد من خلال تهيئة ترابية أكثر توازن ومن خلال تحسين البنية التحتية الضرورية لدفع النمو،
- ضرورة توفير مرافق عمومية ذات جودة تستجيب بشكل عادل لاحتياجات كل المواطنين،
- تنفيذ الإصلاحات المؤسساتية التي أعلن عنها في مشروع المخطط وفقا لأجندة دقيقة.

وبتاريخ 17 مارس 2017، وفي إطار دراستها للمجلّد الثاني المتعلق بالمحتوى الجهوي وخاصة في جانبيه التنموي والاستثماري، استمعت لجنة المالية والتخطيط والتنمية إلى السيد وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي حيث بيّن أن وثيقة المخطط وما تضمّنته من برامج وسياسات لا تكتسي صبغة إلزامية وليست نهائية، بل أن الهدف منها رسم استراتيجية للتنمية وأهداف كميّة ونوعية نصبوا لتحقيقها إذا توفّرت الظروف الملائمة والتمويلات اللازمة، كما أكّد أن الصعوبات المالية والاقتصادية التي عرفتها تونس خلال سنتي 2016 و2017 يمكن أن تحول دون تحقيق ما تمّ رسمه وستعمل الحكومة على تجاوزها.

وأفاد أن مشروع المخطط تمّ التسويق له وطلب التصويت عليه في أقرب الآجال احتراما لالتزاماتنا الدولية وتعهّداتنا المالية وحتى لا يفقد هذا المخطط جدواه.

ومن جهة أخرى، بيّن أن العالم لم يعُد يتعامل بالمخططات الخماسية بل الكثير من الدّول أصبحت تعتمد التخطيط الثلاثي باعتباره أكثر واقعية لضبط الأهداف الكميّة والنوعية، موضّحا أن رجوع الديناميكية الاقتصادية والعمل على حسن توظيف القدرات واسترجاع نسق العمل وتوفر التمويلات يمكن لتونس أن تحقّق نسبة نمو أرفع من المبرمجة في المخطط.

أما في ما يتعلق بالتنمية الجهوية، أكّد أنه تمّ التخفيض في الاعتمادات المخصصة للتنمية الجهوية لسنة 2017 نظرا لضغوطات المالية العمومية، موضّحا أن الأموال التي لم تدرج بعنوان التنمية الجهوية تمّ رصدها في ميزانيتي وزارة الفلاحة ووزارة التجهيز في الجهات مثل الطرق السيارة والسدود وتهذيب الأحياء الشعبية والتنمية المندمجة، مؤكّدا أن الأموال المخصصة للتنمية الجهوية لم يتم استعمالها من قبل الولاّة وتمّ التأكيد على السلط الجهوية لاستهلاك الاعتمادات المخصصة للتنمية في الجهات في مختلف الأنشطة سواء الاقتصادية أو الترفيهية أو الثقافية.

وأثناء النقاش، تقدّم النواب بجملة من الاستفسارات والملاحظات تعلقت أساسا بـ:

- ضرورة تحيين المعطيات والمؤشرات المدرجة في المخطط،
- وثيقة المخطط بخصوص التنمية الجهوية لا تعكس المقترحات الحقيقية المنبثقة عن الاستشارات الجهوية ولا تُبرز التشاركية في أخذ القرار بشأنها،
- الاستفسار عن مبّررات تكريس المنهجية القديمة في تقسيم المعتمديات وفي رصد الاعتمادات بتمتيع معتمديات بتمويلات مرتفعة وتهميش معتمديات أقل نموّ منها،
- ضرورة إعادة النظر في ترتيب المعتمديات بتكريس مبدأ التمييز الإيجابي وباعتماد مؤشّر التنمية،

- العمل على توفير الإطارات والكفاءات في الجهات التي لها القدرة على التصوّر والتخطيط في الإدارات الجهوية والمحلية لتحقيق التنمية الجهوية،
- ضرورة تفعيل دور المندوب الجهوي للتنمية،
- يلاحظ أن المديرين الجهويين للتنمية يعانون من نقص في الإمكانيات ومن التعامل البيروقراطي من طرف الإدارة المركزية،
- مبرّرات عدم تحويل الاعتمادات المخصصة للولايات بعنوان ميزانية 2017،
- التأكيد على أن استمرارية الدولة في استمرارية خياراتها والاستفسار عن أسباب التراجع عن إنجاز عدّة مشاريع تمّت برمجتها في الحكومات السابقة،
- التأكيد على أن القدرة على تحقيق النمو تتمثل في التفاعل مع المستجدّات وحسن التموقع وليس الرؤية الاستشرافية نظرا لعدم ثبوت عدّة معطيات كالمحيط المتغيّر،
- إشكالية التنمية الجهوية تتمثل خاصة في أن التّركيبة الحالية للمجالس الجهوية لا يمكنها معالجة القضايا الاقتصادية المستقبلية، ولا تستطيع إلاّ معالجة الإشكاليات الظرفية،
- أسباب عدم الانطلاق في إنجاز ودراسة المناطق الصناعية التي تمّت برمجتها منذ 3 سنوات،
- ضرورة العمل على تغيير السياسة المعتمدة في إسناد قروض البنك التونسي للتضامن بوضع خطوط تمويل مباشرة على ذمّة الجمعيات التنموية،
- غياب الآليات الكفيلة لتحقيق ما تمّ رسمه في المخطط،
- التأكيد على أن التوجّه الليبرالي الذي تنتهجه الدولة حاليا غير واضح لا يتضمن آليات لتحقيقه،
- بقي مستوى إنجاز المشاريع ومستوى استهلاك اعتمادات التنمية إلى حدود 2015 في مستويات ضعيفة والعمل على تفادي هذا مستقبلا،
- هل أن هذا المخطط سيمكّن من تحقيق نسبة نمو عادلة بين الفئات والجهات وتحقيق أهداف الثورة المتعلقة بالتشغيل والاستثمار،
- الاستيضاح عن علاقة تنفيذ المخطط بالإمكانيات غير المستعملة في المحيط العربي والأوروبي والإفريقي،

- الاستفسار عن استراتيجيات استغلال الإمكانيات الاقتصادية المُتاحة في الدّول الإفريقية التي لها نسبة نمو هامّة،
- مبرّرات عدم تحديد القطاعات الاستراتيجية التي يمكنها أن تكون قاطرة نمو،

وفي ردّه، وضّح السيد الوزير أن ميزانية الدولة لسنة 2017 تقدّر بـ 24 مليار دينار مداخيل ذاتية و32 مليار دينار مصاريف أي بعجز بـ 8 مليار دينار ممّا يؤكّد أن كل موارد العنوان الثاني متأتية من القروض.

من جهة أخرى، وضّح السيد الوزير أن المشاريع المنبثقة عن الاستشارات الوطنية قدّرت جمليا بـ 76 م.د، إلاّ أن الحكومة لم تستطيع توفير التمويلات إلا في حدود 45 م.د، لذا فإن المشاريع المنبثقة عن الاستشارات الوطنية والتي غير موجودة في وثيقة المخطط هي مشاريع ليس لها تمويلات.

وفي سياق متّصل، أكّد أن الحل يتمثل أساسا في تحقيق نسب نمو مرتفعة خاصة وأن محركات الاقتصاد حاليا بدأت في استرجاع نشاطها ممّا من شأنه أن يساعد على إنجاز العديد من المشاريع.

ومن جهة أخرى، وضّح أن البنك التونسي للتضامن يعاني مشاكل هيكلية، يتم حاليا العمل على تجاوزها حتى يقوم هذا البنك بدوره الحقيقي كمحرّك من محرّكات التنمية. كما أشار إلى أن خطوط التمويل ليست موضوعة على ذمة بنك التضامن فحسب بل كذلك على ذمّة البنك الوطني الفلاحي وبنك المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

وفي ما يتعلق بالتمييز الإيجابي، أفاد أن تحقيق هذا المبدأ على أرض الواقع فيه عدّة إشكاليات ويتطلب تمويلات ضخمة، موضّحا أنه يمكن تحيين المخطط سنويا في إطار الميزان الاقتصادي باعتبار أن المخطط هو تأطير للعوامل الكلية الاقتصادية وهو وثيقة توجيهية.

وتفاعلا مع كلمة السيد الوزير، أفاد بعض النواب أنه لا يمكن المصادقة على مشروع المخطط كما جاء من الحكومة، بل يجب تحيين المعطيات المدرجة به على ضوء ميزانيتي 2016 و2017 خاصة وأن المخططات التنموية يتم تحيينها سنويا.

كما وضّح نائب آخر أن هناك بعض الإخلالات في منهجية العمل في مشاريع التنمية المندمجة نتيجة عدم دراية الولاة والمعتمدين بالعمل الاداري، مؤكدا أن الدولة ليست مسؤولة عن فشل المشاريع التنموية ولكن ذلك ناتج عن سياسة الاقتراض التي يعتمدها بنك التضامن وخاصة بالنسبة للقروض الموجّهة لضعاف الحال.

وفي ختام الجلسة، وضّح السيد الوزير أنه يمكن لمجلس نواب الشعب المصادقة على المخطط أو رفضه أو إدخال تعديلات في حدود الإمكانيات والتمويلات المتوفّرة.

وتلقّت اللجنة في شهر مارس تقارير اللجان التشريعية في إطار إبداء رأيها حول المحتوى القطاعي للمخطط تبعا لمكتوب رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية المؤرخ في 19 جانفي 2017 والمتعلق بإبداء رأي اللجان التشريعية في مخطط التنمية 2016 ـ 2020 وفقا لأحكام الفصل 90 من النظام الداخلي.

وتداولت اللجنة في جلستها المنعقدة بتاريخ 04 أفريل 2017 حول كيفية عرض هذه التقارير التي تضمّنت اهتمامات النواب وعرض السادة الوزراء للسياسات والبرامج القطاعية التي سيتم اعتمادها خلال السنوات القادمة لتحقيق الأهداف التنموية الواردة في المخطط وأجوبتهم عن تساؤلات النواب، وخلُصت اللجنة بعد النقاش إلى تفويض أخذ القرار في ذلك إلى مكتب اللجنة.

وقررّ مكتب اللجنة أن يكون التقرير العام للجنة المالية والتخطيط والتنمية باعتبارها المتعهّدة أصالة بمشروع مخطط التنمية 2016 ـ 2020 مرفوقا به التقارير القطاعية للجان التشريعية.

ونورد في ما يلي قائمة التقارير التي تلقّتها اللجنة:

اللجان	التقارير
لجنة التشريع العام	▪ تقرير حول قطاعات العدل والمسائل العقارية والمؤسسات العمومية والشراكة مع القطاع الخاص
لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة	▪ تقرير حول قطاع الفلاحة والصيد البحري والموارد الطبيعية وقطاع الماء الصالح للشرب ▪ تقرير حول قطاع السياحة والصناعات التقليدية ▪ تقرير حول قطاع التجارة ▪ تقرير حول قطاع النقل واللوجيستية ▪ تقرير حول قطاع الطرقات والجسور والمسالك الريفية
لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة	▪ تقرير حول قطاع الصناعات المعملية وتهيئة المناطق الصناعية ▪ تقرير حول قطاع حماية البيئة والتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر ▪ تقرير حول قطاع تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي ▪ تقرير حول قطاع الطاقة والمناجم.
لجنة الصحّة والشؤون الاجتماعية	▪ تقرير حول قطاع التنمية الاجتماعية ▪ تقرير حول قطاع الصحة ▪ تقرير حول قطاع المرأة والأسرة والمسنين والطفولة
لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي	▪ تقرير حول قطاعي الشباب والرياضة والتربية البدنية ▪ تقرير حول قطاع التربية ▪ تقرير حول قطاعي التعليم العالي والبحث العلمي والتجديد التكنولوجي ▪ تقرير حول قطاع التكوين المهني ▪ تقرير حول قطاع الثقافة
لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح	▪ تقرير حول المسائل المتعلقة بالمنظومة الأمنية ▪ تقرير حول المسائل المتعلقة بتطوير اللامركزية وإرساء أسس الحكومة المحلية والجهوية

وبذلك أنهت اللجنة النظر في المخطط الخماسي للتنمية 2016 ـ 2020.

نائب رئيس اللجنة: سامي الفطناسي

المقرر المساعد: الهادي ابراهم